

لا بد للتابع من أن يعلم ما
فإن نوى متوجه وما روي
يحل القضاء سئل عن حضرة
باب
في فرض عين كفر وأجارتها
المصير أو فساد مما اتصل
والثاني السلطان أو ما مؤد
هل يملك استناداً في الخطبة
وقيل جاز مطلقاً بالآداب
مات وإلى مصر فالتاريخ
أوجاهم السياسة أو قاضي
ومع وجود من ذكرنا ما اعتبر
ومعنى قول عزت إذا حضر
على الجواز الأمازيغ الموسوم
لا مغانة كما في عرفه
جاز على المذهب والمفتي به
وردت ظهر فالحزب مطلقاً
والموت شرط كل حين للاداء
والخطبة فيه وإن لم يوسا
ولو نيا ما لو يسم در الصبح
وقد كتبت الخطبة مفر صحتها
فالحل للعطاس أو العجب
ومن أن يخطب خطبتين
وطهران والسنن فيها فإيها
من الرجال غير من يؤمر

بنية المتبوع فيها قد ما
تأخره فالقصر قد تغير
أدائه فاصلاً ما غير
الجمعة
بشرائط مجازة نسرها
به الأجل عرض به حصل
بأقامة لها على الجمعه
فقال لا وقيل إن نظروا
دلالة ويخرج عن فطرت
يقبها فلا يتم تضعيفه
إن كان ما ذكرنا في الماضي
نصب سواهم على ما قد ذكر
خليفة أو الذي تأمر
فإنها وجوده كالعهد
وصححت هو واضح بحيث لطفه
والسيرة بالتشديد فالتنبيه
يطلبها وإن يكن ذلك الأجر
لا شرط الاقتناع فيها ابتداء
من قبلها يضرها الواعون
ووجدت لم تجز في القول إلا
تسبحة كالتعليق أو التمجيد
لم يكتف عنها في صحيح المذهب
حلفتين بفاصل في البين
وجماعة أقل جمع قد ما
اليسجودها به نسيم
إن ذهبوا

إن ذهبوا من بعده ما بطلت
والأذن أن عم من الإمام
ويحصل بفتح باب الجامع
فلم تجز فيها به الباب الغافر
شرطها ذكورة وأقامته
وتدبر على الذهاب والبصر
الشد ولشكاف إن كان فقد
والم فيها من غير لها أصل
وحرم لكل من لا عذر له
فإن سعى إليها بعد ما نعت
أدركها أو لا على المقر
أدركها مطلقاً بمصر
كذلك من فاتهم الجمعة في
مدركها في السهو والتفهد
كما يتم العهد بشم ينوي
إن خرج لها منها من حجرة
وأجبت الترتيب للضرورة
يجز في الخطبة ما يمتنع
ويجب المسعى إليها وترك
وإن بين يديه جالساً
لا ينجح أدائه غير من خطب
إن جاوز العزان قبل الطهر
وعلته يكره ما فيه ذكر
وإن نوى المراكب مصر فروي
كما بها الأئمة ذوالشهر

وأيها كما يجمع أكله
للاحتياج فيه الألبان
لوارده ولو تجدد ما يبيع
ولو يجمع وبسلطان رفق
بالمصر والصحة والحريه
وعدم الحس وخفي ومطر
ما قد ذكرناه وصلى تدعقد
واعتقدت بهم على وجه
لأدركها قبلها في المسئلة
بجواز الباب لا يبره بطل
كثرة المسجون أو ذي عذر
جماعة كذلك ذوالشهر
المصر بلا شك ولا توقف
يتمها الألدعي حذر
الجمعة لا الظاهر اتفاقاً وروي
كف عن الصلاة إلا الفايته
في فرضها والاستماع بشرع
بيع باعلام لها فيها سداك
خطبها مع طهارة والأسا
وجاز في الخطبة إلا إذا اضطج
من يومها حوز مشي الشهر
قبل الصلاة في الصحيح المشتمل
في يومها تامة وقوي
لم ينو أن يقيم نصف شهر